

73

الربع الاول

2023

المراقب الاقتصادي



سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY



هيئة سوق رأس المال
Capital Market Authority



البنك المركزي
للإحصاء الفلسطيني



MAS
معهد أبحاث السياسات
الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

المراقب الاقتصادي

عدد 73 / 2023

المحرر: د. نعمان كنفاني
المنسقون من المؤسسات المشاركة في الإصدار:
- إسلام ربيع - منسق عام (ماس)
- أمينة خصيب - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- د. شاكر صرصور - سلطة النقد الفلسطينية
- د. بشار أبو زعرور - هيئة سوق رأس المال الفلسطينية

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)
ص. ب 19111 ، القدس و.ص. ب 2426، رام الله
تلفون: +970-2-2987053 / 4
فاكس: +970-2-2987055
بريد إلكتروني: info@mas.ps
الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
ص. ب 1647، رام الله
تلفون: +970-2-2982700
فاكس: +970-2-2982710
بريد إلكتروني: diwan@pcbs.gov.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pcbs.gov.ps

سلطة النقد الفلسطينية
ص. ب 452، رام الله
هاتف: +970-2-2415251
فاكس: +970-2-2415310
بريد إلكتروني: info@pma.ps
الصفحة الإلكترونية: www.pma.ps

هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
ص. ب 4041 ، البيرة - فلسطين
هاتف: +970-2-2946946
فاكس: +970-2-2946947
الموقع الإلكتروني: www.pcma.ps
بريد إلكتروني: info@pcma.p

النسخة الإنجليزية من المراقب متوفرة على الرابط التالي:
<https://mas.ps/en/publications/8927.html>

© حقوق الطبع والنشر محفوظة 2023

لا يجوز نشر أي جزء من هذا المراقب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أي وجه بأي طريقة كانت إلكترونية أو ميكانيكية أو بالتصوير أو بالتسجيل أو خلاف ذلك، إلا بموافقة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس).

المحتويات

القسم الأول: الاقتصاد الفلسطيني في الربع الأول 2023

1. الناتج المحلي الإجمالي 1
2. سوق العمل 2
3. المالية العامة والدين العام 3
4. القطاع المصرفي 5
5. الأوراق المالية والتأمين 6
6. الأسعار والتضخم 7
7. الاستيراد والتصدير 7

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

1. البنك الدولي: اسرائيل تسلب 460 مليون شيكل من رسوم المغادرة على جسر الملك حسين 9
2. العمال الفلسطينيون في إسرائيل: السمسرة والتحويلات في نظام اصدار التصاريح 9
3. هل سيطرة الدولار الأميركي عرضة للتهديد؟ 14

تقديم

المراقب الاقتصادي 2023: تجديد وتركيز

يحل هذا العام السنة التاسعة عشر للتعاون المثمر، بين أربعة معاهد ومؤسسات فلسطينية، في إصدار المراقب الاقتصادي الربعي للاقتصاد الفلسطيني. ويوفر إصدار المراقب، على امتداد عقدين من الزمن ودون انقطاع، توثيقاً أرسيفياً متكاملًا لتطور الاقتصاد الفلسطيني وللمشاكل والصعوبات التي مر بها. يسعدنا اليوم تقديم المراقب رقم 73 بجلته الجديدة. وهي حلة استوجبتها التطورات التقنية المتسارعة في النشر والتحرير، ودعت إليها الحاجات المستجدة للقراءة والمتابعة.

يتوقف المراقب منذ هذا العدد عن اصدار النشرة الورقية المطبوعة ويتحول كلياً إلى النشر الإلكتروني. على صعيد التحرير، تمت مراعاة الاختصار والتركيز على المتغيرات المهمة والبارزة في التحولات الاقتصادية خلال كل ربع سنة. تم بذل الجهد للإبتعاد عن التقرير الوصفي، وزيادة عدد الأشكال البيانية والجداول، وتبسيط عرضها حتى يتمكن المتابع من قراءتها بسهولة ويسر.

كما قمنا باستحداث قسم خاص في المراقب تحت عنوان "متابعات اقتصادية"، ترمي إلى تقديم تحليلات مختصرة، تتناول قضايا اقتصادية معاصرة ومهمة (محلية أو دولية)، تهم المواطن الفلسطيني وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على حياته وقدرته الشرائية. يحتوي هذا العدد على ثلاث متابعات، اثنتان منها طويلة نسبياً، وهو ما لن يتكرر في الأعداد القادمة. بالإضافة، ولعدم إغفال العديد من المؤشرات وسلاسل البيانات الربعية التي كانت تنشر في المراقب الربعي، نطلق قريباً منصة المراقب الاقتصادي الرقمي، التي ستضمن عرضاً وتحديثاً ربعياً لهذه البيانات من الشركاء في منظومة عرض موحدة، تفيد القارئ العام والباحث المتخصص.

نأمل أن ينال هذا العدد اهتمام صناع السياسات وكذلك الجمهور الباحث والعام، وأن يفيد في نشر المعرفة والثقافة الاقتصادية الفلسطينية.

رجا الخالدي
مدير عام ماس

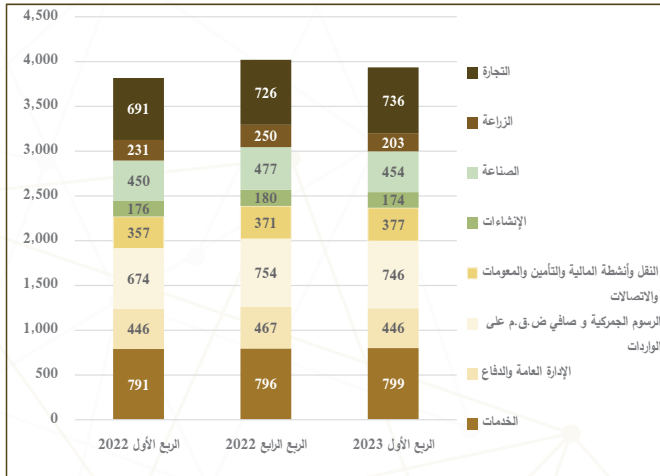
1- الناتج المحلي الإجمالي

الشكل 3 أن الاقتصاد الفلسطيني يستخدم لأغراض الاستهلاك والاستثمار مواردًا تزيد بنحو 51% عما يقوم بإنتاجه محلياً. وهذه النسبة كانت 44% فقط قبل عام.

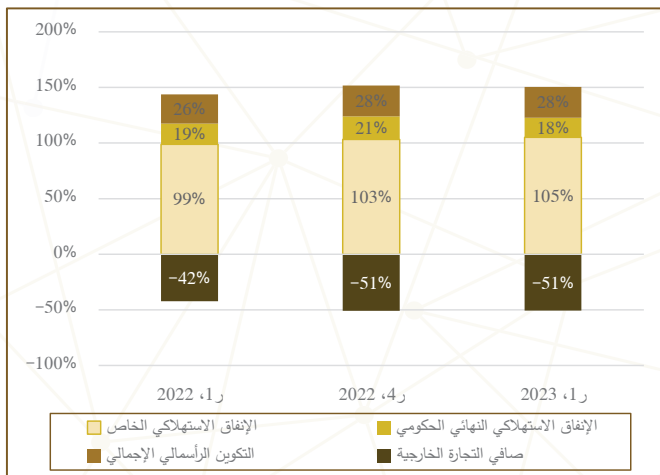
شكل 1: معدلات النمو الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي (النمو الربعي مقارنة مع الربع السابق %)



شكل 2: القيمة المضافة في فلسطين حسب النشاط الاقتصادي (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)



شكل 3: التوزيع النسبي للإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي (%)



بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول 2023 نحو 4,693 مليون دولار بالأسعار الجارية، موزعةً بين 84% في الضفة الغربية و16% في قطاع غزة. وانعكس هذا التوزيع على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التي بلغت 1,348 دولار في الضفة مقابل 336 دولار في القطاع. وشهد الناتج المحلي الإجمالي تراجعاً بالأسعار الثابتة بمقدار 2.1% مقارنة بالربع السابق، في حين شهد نمواً بمقدار 3.1% على أساس سنوي (بالمقارنة مع الربع المناظر 2022). لكن هذا النمو ظاهري فقط، نظراً لتدني قيمة الناتج المحلي في الربع الأول 2022 نتيجة الانخفاض الكبير في المنح والمساعدات الخارجية. يوضح الشكل 1 التذبذب الحاد في معدلات نمو الاقتصاد الربعية، وهذا يعود أساساً إلى أن العوامل التي تؤثر على الأداء الاقتصادي هي خارجية ومتقلبة بدورها (تحويلات المقاصة، المساعدات، وتحويلات العمال الفلسطينيين في إسرائيل).

يمكن النظر إلى الناتج المحلي من جانبين، جانب إجمالي قيمة الإنتاج (القيمة المضافة) للقطاعات الاقتصادية المختلفة، وجانب إجمالي الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري على السلع والخدمات. على صعيد القيمة المضافة يوضح الشكل 2 أن الخدمات هي القطاع الأعلى مساهمة في الاقتصاد بحصة 20% من الناتج المحلي الإجمالي. ويلاحظ أيضاً أن القيمة المضافة لقطاع الزراعة انخفضت بشكل كبير (نحو 19%) بين الربع الأول والربع السابق. وربما يعود جزء من التراجع هذا إلى إعادة تقييم مساهمة الزراعة أجراها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يستفاد من الأرقام أن تراجع الإنتاج الزراعي كان مسؤولاً عن 1.2 نقطة مئوية من تراجع الإنتاج المحلي الإجمالي بمقدار 2.1% بين الربعين. كما أن تراجع أداء الإدارة العامة والصناعة كان وراء انخفاض الناتج بمقدار 1.1 نقطة مئوية. بالمقابل طرأ توسع على قطاع الخدمات والتجارة، كذلك على ضريبة القيمة المضافة على الواردات. وعلى ذلك، فإن نزعة الانحدار في مساهمة القطاعات الإنتاجية، والتوسع في مساهمة القطاعات الخدمية والتجارية والمالية في الاقتصاد الفلسطيني استمرت أيضاً في هذا الربع، لتصل حصة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي إلى 21%.

أما من جهة الإنفاق، فإن انخفاض الناتج المحلي بين الربعين المتلاحقين يعود أساساً إلى انخفاض الاستهلاك العام بنسبة 17%. وهذا نتاج لسياسة التقشف الحكومية التي ترافقت مع تزايد الاقتطاعات الإسرائيلية من تحويلات المقاصة. ويلاحظ من

جدول 1: الدخل القومي المتاح في أرباع السنة (بالأسعار الثابتة، مليون دولار)

المتغير	2022، 1 ر	2022، 4 ر	2023، 1 ر
الناتج المحلي الإجمالي	3,818	4,022	3,937
+ صافي تعويضات العاملين	699	657	695
+ صافي دخل الملكية	18	38	28
+ صافي التحويلات الجارية	424	500	525
الدخل القومي المتاح	4,958	5,216	5,185

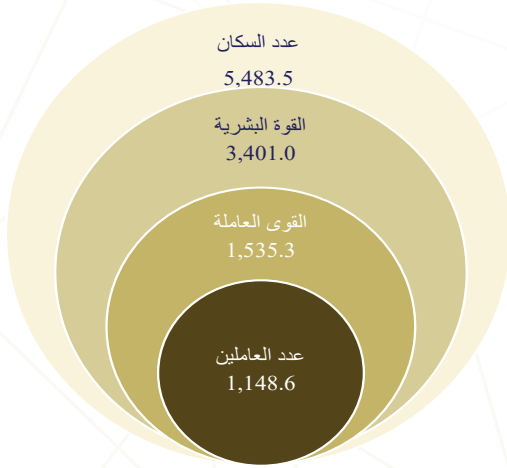
فلسطين كان خلال الربع الأول 2023 أعلى بنسبة 32% من الناتج المحلي. كما يلاحظ أن دخل الفلسطينيين العاملين في إسرائيل والمستعمرات بلغ نحو 13% من إجمالي الدخل المتاح.

على ذلك، لا يعبر الناتج المحلي الإجمالي عن الموارد الفعلية المتاحة للاستهلاك والاستثمار في بلد ما. ذلك لأنه يقيس الدخل المتولد محلياً فقط، ولا يأخذ بالحسبان التحويلات والهبات من الخارج. يوضح الجدول 1 أن الدخل المتاح (التصرفي) في

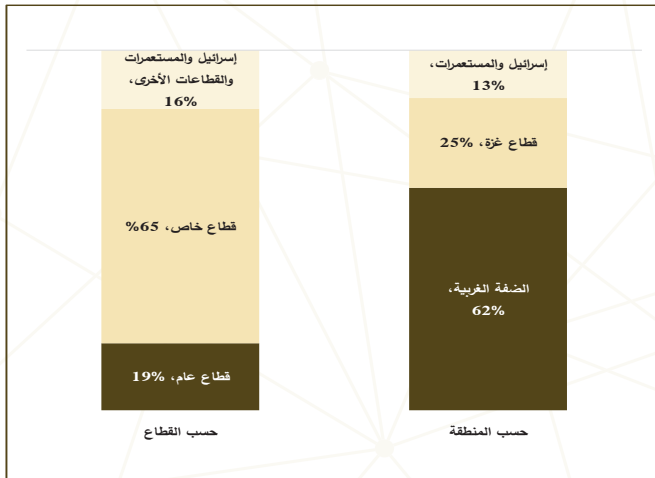
2- سوق العمل

البطالة: بلغ معدل البطالة 25.2% في الربع الأول 2023 (أنظر الجدول 2). ووصل المعدل إلى 36.7% لدى الفئة العمرية (15-29 سنة) بواقع 22.5% في الضفة مقابل 61.5% في القطاع. كما وصل معدل البطالة بين الإناث في فلسطين إلى 40.2% مقابل 21.4% لدى الذكور.

شكل 1: عدد السكان والقوة البشرية والعاملين في فلسطين (الربع الأول 2023، ألف شخص)



شكل 2: التوزيع النسبي للعاملين حسب مكان العمل والقطاع (الربع الأول 2023، %)



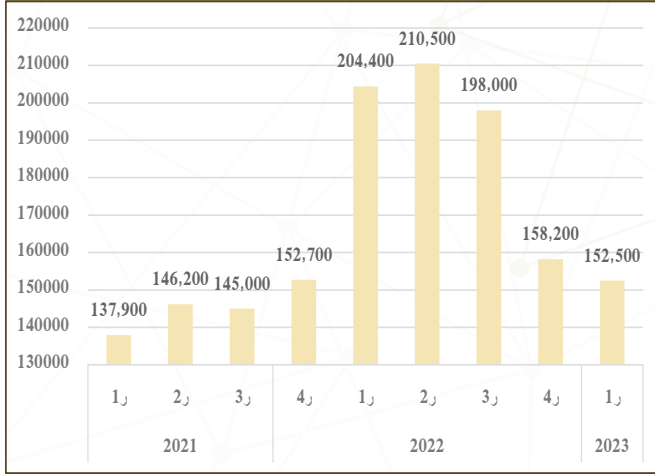
نسبة المشاركة: هذه النسبة مؤشر مهم عن التطور الديموغرافي والوضع الاقتصادي في البلاد. وهي تقيس نسبة القوى العاملة (أي عدد الأفراد العاملين والعاطلين عن العمل) إلى القوى البشرية (أي كافة الأفراد الذين تزيد أعمارهم عن 15 سنة) (أنظر الشكل 1). وكلما كانت النسبة أعلى، كلما كان عبء الإعالة على كاهل كل شخص عاملاً أقل. ونسبة المشاركة متدنية بشكل عام في دول المنطقة العربية، نتيجة تدني مشاركة المرأة في سوق العمل. المأخذ على هذا المؤشر أن انتشار البطالة يؤدي أحياناً إلى الإحباط بحيث يتوقف العاطلون عن البحث عن عمل. وعلى ذلك لا يتم حسابهم في أعداد العاطلين. أي إن ارتفاع النسبة عندها ليس دليلاً على التحسن النسبي في الاقتصاد. بلغت نسبة المشاركة في فلسطين في الربع الأول 2023 نحو 45.1% بارتفاع قدره 0.2 نقطة مئوية عن الربع السابق. والنسبة مرتفعة جداً بين الذكور (71.0%)، ومنخفضة للغاية في أوساط الإناث (18.6%). كما أنها أعلى في الضفة (47.7%) منها في القطاع (41.0%).

عدد العاملين: بلغ عدد العاملين في السوق المحلي في الربع الأول 2023 نحو 993.3 ألف عامل (أنظر الشكل 2 والجدول 1). وترافق هذا مع انخفاض بنسبة 3% في القطاع، مقابل استقرار العدد تقريباً في الضفة مقارنة بالربع السابق. كذلك انخفض عدد العاملين في إسرائيل والمستعمرات بنسبة 4% ووصل إلى 152.4 ألف عامل (نحو 20% يعملون بدون تصريح عمل). تراجع نسبة العاملين في إسرائيل والمستعمرات إلى إجمالي عدد العاملين من فلسطين من 17.5% في الربع الثالث 2022 إلى 13.3% في الربع الأول 2023 (أنظر الشكل 3).

جدول 1: التوزيع النسبي للعاملين في فلسطين حسب مكان العمل والنشاط (الربع الأول 2023، %)

النشاط الاقتصادي	العاملون في السوق المحلي	العاملون في إسرائيل والمستعمرات
الزراعة والصيد والحراجه	5%	7%
محاجر وصناعة تحويلية	12%	13%
البناء والتشييد	11%	64%
التجارة والمطاعم والفنادق	25%	11%
النقل والتخزين والاتصالات	7%	1%
خدمات وغيرها	39%	4%
المجموع	100%	100%

شكل 3: أعداد العاملين في إسرائيل والمستعمرات (أرباع السنوات 2021-2023)



جدول 3: متوسط الأجر اليومي للمستخدمين معلومي الأجر حسب منطقة العمل (شيكال)

مكان العمل	2022, 1ر	2022, 4ر	2023, 1ر
السوق المحلي	98.8	110.5	110.1
- الضفة الغربية	118.8	134.6	132.4
- قطاع غزة	55.1	54.8	56.7
إسرائيل والمستعمرات	268.4	284.1	284.3

جدول 2: معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة حسب المنطقة (%)

المنطقة والجنس	2022, 1ر	2022, 4ر	2023, 1ر
فلسطين	25.4	23.4	25.2
الضفة الغربية	13.9	12.1	14.0
قطاع غزة	46.6	44.1	45.9

- الأجور: استقر متوسط الأجر اليومي للعاملين في الضفة على 132 شيكل في الربع الأول 2023 (أنظر الجدول 3). وتباين هذا المتوسط بين 147 شيكل لعمال البناء والتشييد و91 شيكل لعمال الزراعة. ومتوسط أجر العامل في الضفة أعلى من ضعف المتوسط في القطاع، ولكنه يعادل 46% من متوسط أجر العاملين في إسرائيل والمستعمرات. ويتباين المتوسط الأخير بين 316 شيكل لعمال البناء والتشييد و185 شيكل لعمال الزراعة.
- الحد الأدنى للأجور: يبلغ الحد الأدنى الرسمي للأجر الشهري في فلسطين 1,880 شيكل. إلا إن نسبة المستخدمين بأجر الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى في القطاع الخاص بلغت نحو 37% (16% في الضفة و88% في القطاع). بمتوسط أجر شهري يعادل 927 شيكل (1,395 شيكل في الضفة و722 شيكل في القطاع).

3- المالية العامة والدين العام

جدول 1: الإيرادات والنفقات في الربعين الأول 2022 والأول 2023 (مليون شيكل)

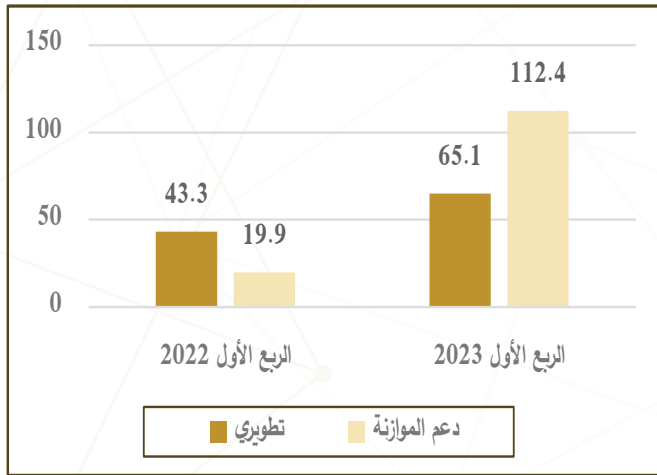
البند	2022 1ر	2023 1ر
مجموع الإيرادات	4,061.3	4,669.1
إيرادات المقاصة	2,455.9	2,685.0
إيرادات ضريبية	1,135.7	1,419.0
إيرادات غير ضريبية	378.7	396.4
متحصلات مخصصة	268.7	179.0
الارجاعات الضريبية	177.7	10.3
مجموع النفقات	3,366.3	3,479.9
الأجور والرواتب	1,943.6	1,690.1
غير الأجور	985.8	1,211.6
صافي الإقراض	334.3	324.5
مدفوعات مخصصة	36.6	133.2
الإنفاق التطويري	66.0	120.5
الرصيد	695.0	1,189.2

- شهدت الإيرادات العامة، في الربع الأول من العام 2023، ارتفاعاً بنسبة 15% مقارنة مع الربع المناظر 2022. وجاء الارتفاع نتيجة ارتفاع إيرادات المقاصة بنحو 9%، وتحسن ملحوظ في الإيرادات الضريبية (نحو 25%) بين الربعين. بالمقابل ارتفعت النفقات بنسبة متهاودة فقط (3.4%) خلال نفس الفترة، بسبب ارتفاع الإنفاق على غير الأجور (23%) والإنفاق التطويري (83%). وجدير بالملاحظة انخفاض فاتورة الأجور والرواتب (13%) بين الربعين المتناظرين. ويعود هذا على

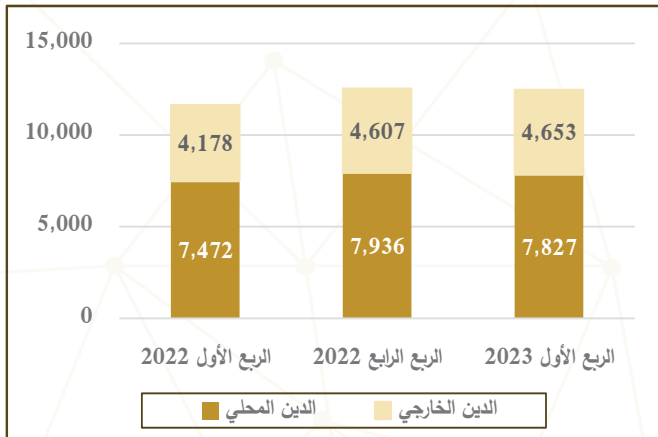
الاستمرار في تقليص الرواتب المدفوعة بنسبة 20% منذ العام 2021، وتعهد الحكومة بأن التوظيف الجديد لن يزيد على 50% من عدد المتقاعدين خلال العام 2023. ولقد انعكست التطورات في الإيرادات والإنفاق بارتفاع الرصيد الموجب للموازنة بين الربعين المتناظرين بمقدار الضعف تقريباً، ليصل إلى 1,189 مليون شيكل (أنظر الجدول 1).

ارتفع الدين العام بين الربعين الأولين 2022 و2023 بمقدار 830 مليون شيكل، ووصل إلى 12.5 مليار شيكل (18.6% من الناتج المحلي الإجمالي). لكنه شهد انخفاضاً بمقدار 63 مليون شيكل بين الربعين الرابع 2022 والأول 2023. وبلغت نسبة الدين المحلي من إجمالي الدين العام نحو 63%. ومعظم هذا الدين المحلي هو تجاه المصارف المحلية (أنظر الشكل 2).

شكل 1: المنح والمساعدات الخارجية في الربعين الأول 2022 والأول 2023 (مليون شيكل)



شكل 2: الدين العام الحكومي موزعاً بين الخارجي والمحلي (مليون شيكل)



بنسبة 1% و9% على التوالي. مقابل ارتفاع في إجمالي التسهيلات الممنوحة بالدولار بنسبة 13%. ويعزى هذا على الأرجح إلى ارتفاع قيمة الفوائد على القروض بالشيكال مقارنة بقروض الدولار. كما إن ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الشيكال لعب دوراً في هذا التحول. واستمراراً للنزعة التي ظهرت وتعززت في السنوات السابقة، فإن نمو الاعتمادات على أساس سنوي بلغ 2.4% فقط في قطاع غزة، مقابل 3.8% في الضفة. علماً أن أكثر من 90% من إجمالي الاعتمادات تم منحها في الضفة الغربية.

- حصلت الموازنة على دعم كبير من المساعدات الخارجية في الربع الأول 2023 مقارنة بالربع المناظر 2022، وصل إلى 177 مليون شيكل، مقارنة مع 63 مليون شيكل في الربع المناظر (أنظر الشكل 1). وعند إضافة المساعدات الخارجية إلى فائض الموازنة السابق فإن مجموع الفائض يصبح 1,367 مليون شيكل. وتم استخدام جزء من هذا الفائض لتعديل حساب إيداعات الحكومة في البنوك والاقتراض من النظام البنكي (864 مليون شيكل)، وجزء آخر لسداد بعض المتأخرات تجاه القطاع الخاص (505 مليون شيكل).
- لا يعكس هذا الرصيد الوضع المالي الفعلي للحكومة، نظراً لأن أرقام الإيرادات والمدفوعات السابقة هي على الأساس النقدي (أي حساب ما تم فعلاً استلامه وتسديده خلال الربع) وليس على أساس الالتزام (أي ما يتوجب استلامه ودفعه). بلغ الرصيد على أساس الالتزام نحو نصف الرصيد على الأساس النقدي (617 مليون شيكل). وعند إضافة المساعدات الخارجية يصبح الفائض المتحقق في الربع الأول، أساس التزام، 795 مليون شيكل.
- المتأخرات هي المبالغ المتوجبة على الحكومة التي لم تقم الحكومة بسدادها ولم تقم في الوقت ذاته بتسجيلها كجزء من الدين العام. ويمكن اعتبار الزيادة في المتأخرات على أنها الفارق بين الرصيد على الأساس النقدي وعلى أساس الالتزام (بعد إضافة المساعدات الخارجية لهما). يوضح الجدول 2 أن المتأخرات على الحكومة الفلسطينية خلال الربع الأول 2023 بلغت 828 مليون شيكل، 37% منها تجاه القطاع الخاص. ومع هذه الزيادة أصبحت القيمة الإجمالية المتراكمة للمتأخرات 11.6 مليار شيكل مع نهاية الربع الأول 2023.

جدول 2: المتأخرات المترتبة على الحكومة الفلسطينية (الربع الأول 2022 والربع الأول 2023، مليون شيكل)

البند	الربع الأول 2022	الربع الأول 2023
ارجاعات ضريبية	42.3	69.8
الأجور والرواتب	18.4	355
نفقات غير الأجور	381.8	262.3
النفقات التطويرية	67.9	95
مدفوعات مخصصة	232.1	45.8
إجمالي المتأخرات	742.5	827.9

4- القطاع المصرفي

- التسهيلات الائتمانية: بلغت موجودات/مطلوبات المصارف الـ 13 العاملة في فلسطين 21.7 مليار دولار نهاية الربع الأول 2023. ووصلت قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة من هذه المصارف إلى 11.2 مليار دولار نهاية الربع الأول، بارتفاع نسبته 1.7% عن نهاية الربع الرابع 2022، و3.7% على أساس سنوي (أنظر الجدول 1). توزعت التسهيلات الائتمانية بين 42% بالدولار، و46% بالشيكال ونحو 10% بالدينار. وبالمقارنة مع الربع المناظر 2022، شهد إجمالي التسهيلات الممنوحة بالشيكال والدينار انخفاضاً

أسعار الفائدة: ارتفع متوسط أسعار الفائدة على القروض والودائع، وبالعملات الثلاث بين الربع الأول 2022 والأول 2023 على وقع ارتفاعها في السوق الدولية (الشكل 2). يلاحظ من الجدول 3 أولاً أنّ الهامش بين فوائد القروض والإيداع ازداد بين الربعين على الدولار والدينار، ولكنه استقر على الشيك. ثانياً، أن نسبة ارتفاع الفائدة على الودائع كانت أعلى بشكل ملحوظ من ارتفاعها على القروض. على سبيل المثال، ارتفعت الفائدة على القروض بعملة الشيك بنسبة 10% بين الربعين المتناظرين في حين ازدادت على الودائع بعملة الشيك بنسبة 41% (سوف نعالج في العدد القادم موضوع الفوائد وتطوراتها على العملات الثلاث وأسباب ارتفاع الفوائد على الشيك).

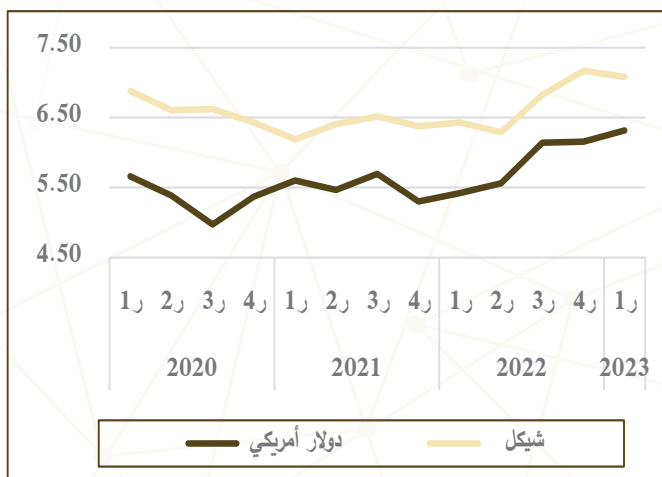
جدول 3: أسعار الفائدة على الودائع والقروض (%)

الفترة	شيك	دينار	دولار
فوائد القروض (ر1، 2022)	6.43	5.40	5.42
فوائد القروض (ر1، 2023)	7.08	6.45	6.32
فوائد الإيداع (ر1، 2022)	1.59	1.63	1.64
فوائد الإيداع (ر1، 2023)	2.25	2.00	2.19

شكل 1: نسبة القروض المتعثرة (نسبة مئوية)



شكل 2: تطور متوسط سعر فوائد الإئتمان على الشيك والدولار خلال الفترة 2020-2023 حسب الربع (%)



ودائع العملاء: ارتفعت قيمة ودائع العملاء في المصارف العاملة في فلسطين بنسبة 2.2% بين الربع الرابع 2022 والربع الأول 2023، لتصل إلى مبلغ إجمالي 16.8 مليار دولار (أنظر الجدول 2). أول ما يلفت النظر هو التباين في نسب توزيع العملات بين الائتمان والودائع. مثلاً في حين بلغت التسهيلات الائتمانية بعملة الدولار 42% من الإجمالي فإن نسبة الودائع بالدولار بلغت 35% فقط. وهذا أحد العوامل التي تزيد من صعوبات العمل المصرفي في الدول التي تستخدم أكثر من عملة واحدة.

القروض المتعثرة: ارتفعت قيمة القروض المتعثرة بنحو 4.6% بين الربع الرابع 2022 والربع الأول 2023 وبلغت قيمتها 468 مليون دولار، أو 4% من إجمالي التسهيلات الائتمانية (أنظر الشكل 1). وكانت نسبة التعثر أعلى من 7% في بعض القطاعات (مثل السياحة والتجارة العامة) ومتدنية (أقل من 3%) في قطاعات أخرى (شراء السيارات وتمويل الاستثمار بالأسهم).

جدول 1: التوزيع القطاعي للتسهيلات الائتمانية (مليون دولار)

البند	ر 2022	ر 2023
القطاع العام	2,194.4	2,138.9
العقارات والإنشاءات	2,276.1	2,312.0
التعدين والصناعة	609.6	661.6
التجارة	1,825.7	1,896.7
الخدمات	1,055.3	1,132.3
تمويل شراء السيارات	423.7	432.9
تمويل السلع الاستهلاكية	1,438.2	1,417.1
أخرى في القطاع الخاص*	1,222.0	1,244.3
المجموع	11,045.0	11,235.8

جدول 2: توزع ودائع الجمهور نهاية الربع الأول 2023 (نسبة مئوية)

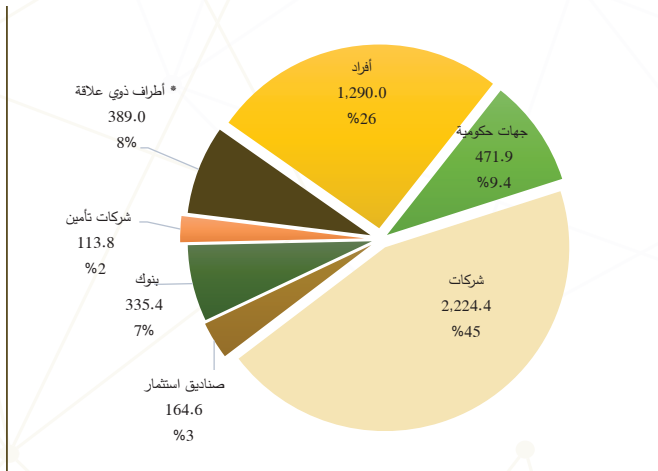
إجمالي الودائع (مليار دولار)	16.8
الجهة المودعة	قطاع خاص 96%
	قطاع عام 4%
المنطقة	الضفة الغربية 91%
	قطاع غزة 9%
نوع الوديعة	ودائع جارية 39%
	ودائع توفير 34%
	ودائع لأجل 27%
العملة	دولار 35%
	شيك 44%
	دينار أردني 19%
	عملات أخرى 2%

أرباح المصارف: حققت المصارف العاملة في فلسطين أرباحاً (دخل صافي) بقيمة 82 مليون دولار خلال الربع الأول 2023. ويمثل هذا ارتفاعاً بنسبة 56% عن أرباح الربع السابق. وجاء هذا نتيجة ارتفاع مستوى الفوائد. حيث ارتفع الإيراد المتحقق للمصارف من الفوائد المقبوضة بمقدار 60 مليون دولار، ليصل إلى 202 مليون دولار خلال الربع الأول.

5- الأوراق المالية والتأمين

التأجير التمويلي: هناك 8 شركات للتأجير التمويلي مرخصة من قبل هيئة سوق رأس المال. وبلغت قيمة عقود التأجير التمويلي المسجلة لدى الهيئة 38 مليون دولار، بواقع 857 عقد، نهاية الربع الأول 2023. ومن المؤمل أن يزداد النشاط في حقل التأجير التمويلي مع ارتفاع سعر الفائدة العالمية والمحلية، إلى جانب جذب بعض المستأجرين من داخل الخط الأخضر. ويلاحظ أن المركبات، للاستخدام الشخصي والتجاري، ما زالت تستحوذ على الحصة الأكبر (نحو 94%) من محفظة التأجير التمويلي في فلسطين.

شكل 1: القيمة السوقية لأسهم البورصة وفقاً لصفة المتعامل نهاية الربع الأول 2023، (مليون دولار)



* أشخاص لهم علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالشركة بحكم المنصب أو العلاقة.

- الأوراق المالية: حققت الشركات المدرجة في بورصة فلسطين أرباحاً صافية في الربع الأول 2023 بلغت 103 مليون دولار. مقارنة مع 98 مليون دولار في الربع المناظر 2022. وانعكس هذا على مستويات وقيم التداول كما يوضح الجدول رقم 1. كما ترافق مع ارتفاع "مؤشر القدس" بنسبة 7% خلال نفس الفترة، ليصل إلى 656.7 نقطة. كما وصلت القيمة السوقية لأسهم البورصة إلى نحو 5 مليارات دولار نهاية الربع الأول 2023. يستفاد من الشكل رقم 1 أن حصة الشركات من القيمة السوقية للتعاملات في البورصة بلغت 45% مقارنة بحصة الأفراد والبالغة 26%.

جدول 1: بعض المؤشرات على نشاط التداول في بورصة فلسطين

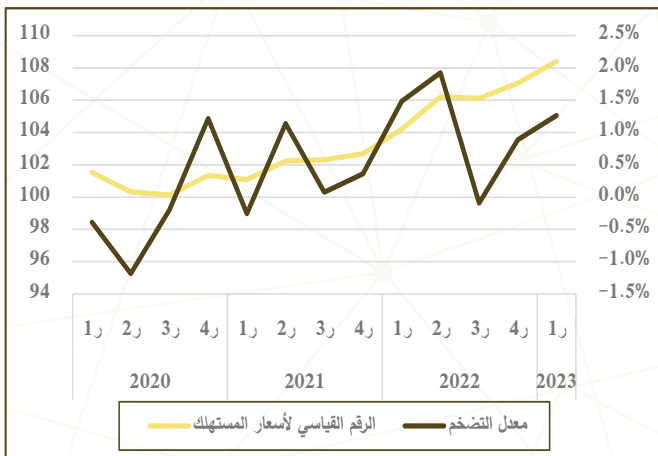
البيان	ر 1 2023	ر 4 2022	ر 1 2022
عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)	46	37	37
قيمة الأسهم المتداولة (مليون دولار)	98	73	83
القيمة السوقية (مليون دولار)	4,998	4,896	4,467
عدد الصفقات	7,647	6,392	7,159
عدد جلسات التداول	63	63	62
القيمة السوقية/الناتج المحلي الإجمالي % *	26	26	23

* تم استخدام الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للعام 2022، لأن القيمة السوقية للأسهم المتداولة هي بالأسعار الجارية.

6- الأسعار والتضخم

يشير "تقرير التضخم" لسلطة النقد إلى أن أهم عامل وراء التضخم الذي شهدته فلسطين خلال العام جاء من ارتفاع أسعار الواردات بنسبة 11.4%. واستنتج التقرير أن هناك تأخراً في استجابة الأسعار المحلية للتطورات التي حدثت في السوق

شكل 1: تطوّر الرقم القياسي لأسعار المستهلك ومعدلات التضخم الربعية مقارنة بالربع السابق % (سنة الأساس 2018)



- يتأثر مستوى تطور الأسعار في فلسطين بثلاثة عوامل: تغير الأسعار عند الشركاء التجاريين (أسعار الواردات، وبشكل خاص من إسرائيل)، تحولات الطلب المحلي في الاقتصاد الفلسطيني، وتبدل سعر صرف الشيكلة تجاه الدولار.
- بلغ معدل التضخم في فلسطين بين الربع الأول 2023 والربع المناظر 2022 (أي على أساس سنوي) 4.0%، موزعاً بين 4.7% في الضفة و1.7% في القطاع. ويمثل هذا تحسناً عن معدل التضخم في الربع السابق الذي بلغ 4.3% (أساس سنوي). جاء التضخم في الضفة نتيجة ارتفاع أسعار معظم مجموعات السلع في سلة الاستهلاك، على رأسها النقل والمواصلات (8.4%)، والتعليم (6.8%). أما في القطاع، جاء الارتفاع الأعلى في أسعار التأمين والخدمات المالية (8.1%)، والاتصالات (6.0%)، والسكن (3.9%). وطراً انخفاض ضئيل في أسعار التعليم والصحة. تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع المتهاود نسبياً في قيمة الدولار تجاه الشيكلة خلال الفترة (10.6%) ساهم في تخفيف حدة الزيادة في أسعار الواردات، وحدّ بالتالي من معدل التضخم في الأراضي الفلسطينية، مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة (مصر ولبنان وتركيا مثلاً).

وهذا أيضا يعادل تقريبا التبدل في القوة الشرائية للدينار الأردني، نظرا لارتباط الدينار مع الدولار بسعر صرف ثابت (أنظر الجدول 1).

جدول 1: تطور القوة الشرائية للعملة المختلفة في الربع الأول 2023 (أساس سنوي %)

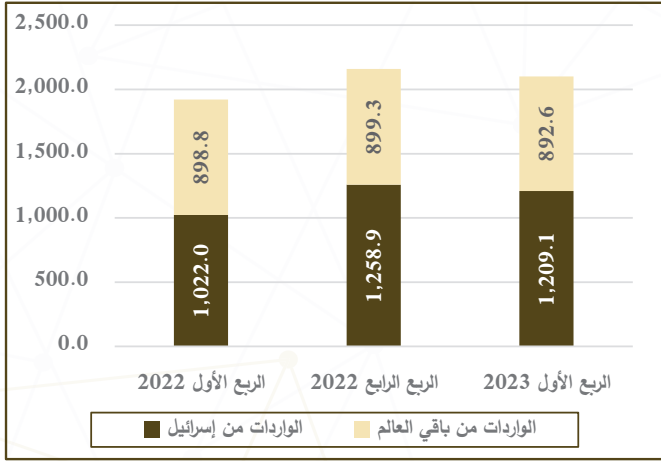
العملة	التغير في القوة الشرائية
الشيكل	-4.04
الدولار	6.58
الدينار	6.60

الدولية، والتي شهدت انحدارا مهماً في الأسعار، وبشكل خاص في أسعار الطاقة والغذاء.

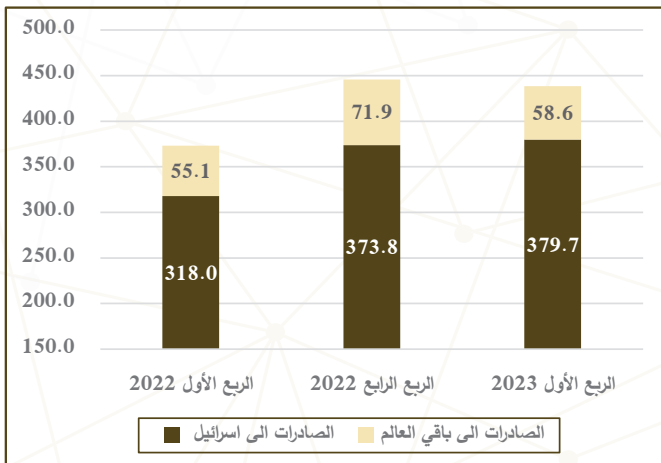
تطور القوة الشرائية بالعملات المختلفة: أدى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلك (التضخم) بنسبة 4.04% بين الربع الأول 2023 والربع المناظر 2022 إلى انحدار القوة الشرائية للشيكل في الأراضي الفلسطينية بنفس النسبة. ومع ارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الشيكل بنسبة 10.61% بين الربعين المتناظرين، فإن القوة الشرائية لمن يستلمون رواتبهم بالدولار ويصرفون بالشيكل تكون قد ارتفعت بنسبة 6.58% (=10.61%-4.04%).

7- الاستيراد والتصدير

شكل 1: واردات السلع المرصودة (مليون دولار)



شكل 2: صادرات السلع المرصودة (مليون دولار)



سجلت الواردات السلعية "المرصودة"¹ نمواً عالياً، بنسبة 9% في الربع الأول 2023 على أساس سنوي (أي مقارنة بالربع المناظر، 2022، أنظر الشكل 1). بالمقابل ارتفعت الصادرات السلعية المرصودة بمعدل أعلى، بلغ 17% على أساس سنوي أيضاً (أنظر الشكل 2). ويعود هذا جزئياً إلى أن الصادرات في الربع الأول كانت متدنية. وجاء نحو 58% من الواردات في الربع الأول من إسرائيل، في حين ذهب 85% من الصادرات إليها. على ذلك، فإن نسبة الصادرات إلى الواردات ارتفعت، مقارنة مع الربع المناظر، بمقدار نقطتين مئويتين، ولكنها استقرت عند نفس مستواها في الربع السابق، عند حوالي 21%. ويمثل الفارق بين الصادرات والواردات العجز في الميزان التجاري السلعي، والذي بلغ 1,663 مليون دولار في الربع الأول، ما يعادل نحو 35% من الناتج المحلي الإجمالي.

بلغت قيمة واردات الخدمات من إسرائيل 60.5 مليون دولار (نمو 17% على أساس سنوي)، في حين وصلت صادرات الخدمات لها 75.9 مليون دولار (نمو بنسبة 19% على أساس سنوي). كمحصلة لذلك حقق الميزان التجاري الخدمي مع إسرائيل فائضاً بمقدار 15.5 مليون دولار. وساهم الفائض في ميزان الخدمات مع إسرائيل بتحسين الميزان التجاري بشكل طفيف.

1 التجارة السلعية المرصودة هي أرقام التجارة المسجلة في فواتير المقاصة، والبيانات الجمركية، والتجارة بالمواد الزراعية. وهي أدنى بشكل ملحوظ من الأرقام الفعلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

القسم الثاني: متابعات اقتصادية

البنك الدولي: إسرائيل تسلب 460 مليون شيكل من رسوم المغادرة على جسر الملك حسين

إسرائيل مع السلطة. وقدر البنك أن حصة السلطة الفلسطينية غير المسددة من هذا المبلغ بموجب الصيغة التي نص عليها بروتوكول باريس الاقتصادي تقدر بحوالي 392 مليون شيكل. لا بل إن إسرائيل لم تسدد كامل حصة السلطة، حتى على افتراض أن ضريبة الخروج ظلت على مستوى 26 دولار. إذ قدر البنك أن عدد المسافرين خلال 2008-2021 ضرب 26 دولار يتوجب أن يعطي السلطة الفلسطينية 561 مليون شيكل، ولكن المبلغ الفعلي الذي حصلت عليه السلطة هو 491 مليون، بفارق 70 مليون شيكل.

ثانيهما يتعلق باقتطاع نسبة 3% من تحويلات المقاصة لتغطية التكاليف الإدارية التي تتحملها إسرائيل لقاء معاملات الجمارك وضريبة القيمة المضافة على المستوردات الفلسطينية. يؤكد البنك الدولي أن نسبة الاستقطاع هذه عالية للغاية، ويجب في كل الأحوال ألا تفرض على مستوردات المحروقات التي لا يتطلب تخليصها جهوداً إدارية تذكر. وتوصل البنك إلى أن استقطاع 3% من تحويلات المقاصة يمول نحو ثلث إجمالي موازنة مصلحة الجمارك وضريبة القيمة المضافة الإسرائيلية، علماً بأن المستوردات الفلسطينية لا تمثل سوى 6% من إجمالي المستوردات التي تخلصها المصلحة. كما توصلت حسابات البنك إلى أن نسبة الاستقطاع العادلة، من تحويلات المقاصة لتغطية التكاليف الإدارية، يجب ألا تزيد على 0.6% عوضاً عن 3%.

سلط التقرير الأخير للبنك الدولي (نيسان 2023) الضوء على مصدرين من مصادر التسرب المالي في حسابات المقاصة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية.¹

- أولهما، يتعلق بضريبة الخروج، التي تفرض على كل سكان الضفة الغربية عند عبور جسر الملك حسين (ومطار إسرائيل). نص بروتوكول باريس (1995) على فرض مبلغ يعادل 26 دولار على كل شخص مغادر، على أن يتوزع المبلغ بنسبة 54% لإسرائيل و46% للسلطة. أي تحصل إسرائيل على 14 دولار والسلطة على 12 دولار من كل مغادر. وفي حال بلغ عدد المسافرين في السنة أكثر من 75,000 مسافر ترتفع حصة السلطة إلى 16 دولار. قامت إسرائيل بشكل أحادي برفع ضريبة المغادرة إلى ما يعادل 36 دولار في 2008، ثم إلى 44 دولار في 2013 ثم إلى 50 دولار في 2021. ولكن إسرائيل لم تقم بزيادة التحويلات إلى السلطة الفلسطينية بالتوازي مع ارتفاع الضريبة. قدر البنك الدولي، بناء على المعطيات الإسرائيلية، أن إسرائيل جمعت خلال الفترة 2008-2021 مبلغ 1.82 مليار شيكل (499 مليون دولار) على شكل ضريبة مغادرة، وأن 697 مليون شيكل منها تحققت بسبب رفع قيمة الضريبة، وهو المبلغ الذي لم تتقاسمه

1 World Bank (2023). Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee reports/documentdetail/099455304272328937/idu00e7074dc01c850437a0b-9770f1fcae9a85c8n-committee-april-2023-enarhe

العمال الفلسطينيون في إسرائيل: السمسرة والتحويلات في نظام إصدار التصاريح

التحويلات الناتجة عن اتفاقيات أوسلو (1993-1995): حيث باتت العمالة الفلسطينية قانونياً تصنف كهجرة يومية ما بين اقتصاديين متجاوزين. وترافق الأمر بطبيعة الحال بتبعات تتعلق بنوعية وكمية وآلية تخيص الاقتطاعات التي تجبها إسرائيل من العمال (تأمين صحي، تقاعد، بدل إجازات، وغيرها)، وشروط تحويلها للسلطة الفلسطينية أو للعمال. التحويلات في نظام الحركة: أصدر الحاكم العسكري في العام 1970 تصريح مرور عام يمكن الفلسطينيين من الدخول بحرية إلى إسرائيل. ولكن ألغت إسرائيل في العام 1991 هذا التصريح العام واستبدلته بنظام تصاريح فردية، وهو النظام المعمول به حتى يومنا هذا. ولقد تطور نظام التصاريح الفردية ليشمل العشرات من أنواع التصاريح (أنظر الجدول 1). ولا يمكن فهم قضية العمال الفلسطينيين بدون إطلاقة على نظام التصاريح الذي «ينظم» عبورهم إلى إسرائيل، ويؤثر على ظروف عملهم (عمالة «قانونية» مقابل تهريب، مثلاً)، بالإضافة إلى حقوقهم (الحقوق العمالية مرتبطة بوجود «تصريح عمل»).

- تشكل العمالة الفلسطينية من الضفة والقطاع في إسرائيل والمستعمرات عنصراً أساسياً في الاقتصاد الفلسطيني لسببين: نسبة العمالة الفلسطينية في أماكن العمل الإسرائيلية التي وصلت في الربع الأول من العام 2023، إلى حوالي 17% من القوى العاملة في الضفة الغربية، وحوالي 1.3% من القوى العاملة في قطاع غزة. ومساهمة العمال في إسرائيل بنسبة عالية من الدخل الفلسطيني تصل إلى حوالي 13% من الدخل المتاح.

مرت العمالة الفلسطينية في إسرائيل في العديد من المحطات بحيث تغير الإطار القانوني (القوانين الإسرائيلية التي تنظم وتضبط العمالة الفلسطينية)، والبنية التحتية (المعابر والحدود والتنقل)، والبنية الإدارية (أنماط تصاريح العمل وشروطها وقانون العمل الذي ينظم العمالة الفلسطينية). كما طرأ تبدل على قطاعات العمل ومجالاته المتوفرة أمام الفلسطينيين (بناء، زراعة، خدمات، هايتك، مهندسين، أطباء... إلخ). ومن أهم التحويلات التي شهدتها العمالة الفلسطينية في إسرائيل التالي:

تركز هذه المتابعة على التحولات في نظام التصاريح. وبالتحديد على التغييرات التي فرضتها إسرائيل في العامين 2020-2021، والتي تتعلق بآليات وشروط إصدار تصاريح العمل وآليات الرقابة على العمال وتوزيعهم على سوق العمل الإسرائيلي، وما يرتبط بذلك من أنماط سمسة وتهريب.

التحولات في البنية التحتية لعبور العمال: فرضت إسرائيل تدريجياً نظام تحكم مكاني يقوم على مبدأ الفصل. لكن الفصل لا يعني العزل، وإنما فرض إجراءات للتحكم بالحركة، بحيث تحوّل العبور ما بين الأرض المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وإسرائيل إلى ما يشبه العبور الحدودي، من خلال معابر وبوابات محددة لدخول العمال، وإجراءات وشروط أمنية.

1- أنواع وآلية تصاريح الدخول إلى إسرائيل

نوع من أنواع التصاريح المسموح إصدارها. بالإضافة إلى بروفایل اجتماعي-سياسي-أمني يحدد من معايير الأهلية لكل تصريح وفق الفهم الإسرائيلي. وأخيراً ما هي المؤسسات التي تتداخل بيروقراطياً في عملية إصدار التصريح (الإدارة المدنية، الشؤون المدنية، وزارة الداخلية الإسرائيلية، الغرفة التجارية، ... إلخ). وتصاريح العمل هي الأكثر استخداماً من بين كافة التصاريح المعمول بها.

ينشر مكتب «منسق أعمال الحكومة الإسرائيلي في المناطق» (COGAT) في كل عام قائمة بأنواع التصاريح التي تنظم دخول الفلسطينيين إلى إسرائيل. وتضم هذه أكثر من 70 نوع، بما فيها تصاريح العمل، الصحة، لم الشمل، الاقتصاد والتجارة، زيارات دينية، رجال أعمال وVIP، وغيرها.² وتفرض الحكومة في كل تصريح شروطاً تتعلق بساعات استخدام التصريح؛ وأسماء المعابر المسموح استخدامها لكل تصريح (إن وجد)؛ والكوتا التي تحدد كمية كل

جدول (1): شروط الحصول على تصريح عمل أو غيره يستخدمه العمال للدخول إلى إسرائيل (تموز 2023)

نوع التصريح	شروط الحصول	عدد التصاريح	ملاحظات
تصاريح بهدف العمل	تصريح عمل لكل إسرائيل	فوق 22	80,000
	الصناعة والخدمات	فوق 22	12,050
	الزراعة الدائمة	فوق 22	8,000
	الصحة	فوق 21	270
	ملاجئ ودور عجزة	فوق 21	1,000
	فنادق	فوق 22	2,000
	هاي تك	فوق 22	500
	صحافة تابعة للسلطة	فوق 22	25
	مستشفيات شرق القدس	فوق 21	2,680
	تصاريح عمل لمناطق محددة	فوق 25 للرجال / فوق 22 للنساء	300
تصاريح موسمية	فوق 22	3,600	عتاروت
تصاريح موسمية	فوق 22	9,500	زراعة
تصاريح أخرى يمكن للفلسطينيين الضفة والقطاع الحصول عليها للعبور إلى إسرائيل	احتياجات طبية	مفتوح	مفتوح
	تجارة	فوق 25	25,000
	لم شمل	متزوج فوق 35	مفتوح
	تصاريح جدار	فوق 22	مفتوح
	تصاريح البحث عن عمل	فوق 22	مفتوح

المرجع رقم 2. الأرقام في الجدول محدثة على ضوء تقرير سلطة السكان والهجرة الإسرائيلية، مكتب العمال الأجانب، تم عرضه في الكنيست الإسرائيلي بتاريخ 3 تموز 2023، في معرض جلسة لتقييم نظام التصاريح الحالي، وسمسة التصاريح في السوق السوداء: https://fs.knesset.gov.il/25/Committees/25_ci_bg_2806678.pdf

2 COGAT, "Unclassified status of authorizations for entry of Palestinians into Israel, for their passage from Judea and Samaria into the Gaza Strip, and for their departure abroad, last updated 2020. See: <https://shorturl.at/ySTW2>

2- كيفية إصدار تصاريح العمل حسب النظام القديم؟

لديه العمال من دفع أنواع التأمينات المختلفة. أما العمال أنفسهم، وعلى الرغم من أنهم يدفعون مبالغ شهرية عالية للسماسرة، إلا أن شراء التصاريح يعطيهم الفرصة لاختيار رب العمل الذي يرغبون بالعمل لديه، والانتقال بحرية نسبية بين المُشغلين.

بعد وصول القائمة بأسماء العمال إلى سلطة السكان والهجرة، واستيفاء كافة الشروط الإدارية والقانونية لإصدار تصريح، ترسل السلطة قوائم العمال إلى الإدارة المدنية التي تخضعهم إلى فحص أمني قبل إصدار التصريح. والرفض الأمني قد ينطوي على شقين: إما رفض لأسباب قومية-سياسية؛ أو رفض بسبب مخالفات جنائية أو ديون مالية (مخالفات سير، مثلاً). هنا، قد يلعب سماسرة من نوع آخر دوراً في تجاوز نظام الفحص الأمني والتحايل عليه، مقابل رسوم «إلغاء المنع» أو رسوم سمسة أخرى. ليس هناك دليل إجراءات أو قوانين تتعلق بالمعايير التي ينطوي عليها الرفض الأمني-السياسي. في المقابل، فإن الرفض الأمني الجنائي يتم فرضه بشكل مائع، فتارة تقرر الحكومة، وتقوم بربط الحصول على التصريح بوجود سجل جنائي نظيف. وتارة تلغي/تعلق هذا الإجراء. في كل الأحوال، على العكس من الانطباع السائد، فإن ملفات «المنع الأمني» هي من أكثر الملفات التي تنطوي على وساطات وتلاعب وتدخل لأطراف من خارج المنظومة الأمنية.³

يحمل تصريح العمل اسم العامل بالإضافة إلى اسم صاحب العمل، الذي عن طريقه تم إصدار التصريح. وإذا كان العامل يعمل لدى المُشغل الذي أصدر التصريح، فإن التصريح له صفة «تصريح عمل قانوني». أما في حال كان العامل قد قام بشراء تصريح العمل عن طريق سمسار، فإن ظرف العمل يصبح غير سليم نظراً لأنه يخالف الشروط التي تلزمه بالعمل لدى المُشغل الذي أصدر التصريح. وفي كل الأحوال، يبقى أرباب العمل الذين أصدروا التصاريح، بالإضافة إلى السماسرة في حال وجودهم، أصحاب «الحق» المطلق في إلغاء التصريح أو استمراره، مما يجعل العامل عرضة لشروط مجحفة تهدده باستمرار، وتفرض عليه الانصياع لهيكل القوة الموجودة.

خضع نظام تصاريح العمل حتى العام 2020 لآليات تجعل صاحب العمل هو المتحكم الرئيسي. يتقدم، وفق النظام القديم، صاحب العمل في القطاع الذي يعمل به (البناء، الزراعة، الصناعة، الخدمات، ... إلخ)، بطلب إلى سلطة الهجرة والسكان الإسرائيلية، لتشغيل عمال فلسطينيين. ويلعب الثقل السوقي لكل مُشغل دوراً أساسياً في تحديد سقف عدد التصاريح التي يمكنه الحصول عليها، وهو ما كان يعرف باسم «كوتا المُشغل». وبإمكان صاحب العمل إلغاء تصريح العامل واستخدام نفس الحصة لطلب تصريح لعامل بديل. هذا النظام أعطى الكثير من القوة لأرباب العمل الإسرائيليين وترك قضية العمالة عرضة لتدخل سماسرة التصاريح. وكان إصدار التصاريح حسب النظام القديم يجري على النحو التالي: على صاحب العمل (شركة، أو مُشغل) أن يكون مسجلاً في سجل أرباب العمل الإسرائيلي. ويحق لصاحب العمل طلب إصدار عدد معين من التصاريح حسب ثقله في السوق (كوتا المُشغل)، ويمكن أن تصل حصته إلى مئات التصاريح. ويقدم المُشغل طلباً إلى سلطة السكان والهجرة بأسماء وأرقام هويات العمال المقترحين للحصول على تصاريح. وتنطوي هذه المرحلة على ثلاثة احتمالات:

- المُشغل يحتاج فعلاً إلى تشغيل عدد العمال الأقصى بموجب «كوتا المُشغل» الخاصة به، ولديه القدرة والعلاقات للوصول إلى هؤلاء العمال وتجنيدهم ورفع أسمائهم إلى سلطة السكان والهجرة لاستصدار تصاريح عمل بأسمائهم.
- المُشغل يحتاج فعلاً إلى عدد من العمال بموجب «كوتا المُشغل» الخاصة به، لكنه لا يستطيع أن يجد هؤلاء العمال، ولا يسيطر على قنوات تمكنه من اختيار العمال الأنسب. في هذه الحالة، يلعب سماسرة من نوع خاص (عادة ما يكون عامل قديم لديه مهارات تجنيدية) دوراً في مساعدة صاحب العمل في الوصول إلى العمال.
- المُشغل لا يحتاج فعلاً إلى عدد العمال الأقصى بموجب «كوتا المُشغل» الخاصة به. وهنا تلعب شبكات السمسرة دوراً أساسياً في شراء التصاريح الإضافية من صاحب العمل وبيعها في السوق السوداء. يقوم السمسار باقتراح أسماء معينة على المُشغل. ويقوم السمسار ببيع تصاريح العمل إلى العمال الفلسطينيين، الذين يمكنهم الآن العمل عند أي رب عمل إسرائيلي. هذا الترتيب يتميز بأنه مريح لكافة الأطراف: يحصل صاحب العمل الذي أصدر التصريح، ولم يُشغل العمال، على جزء من مبلغ السمسرة، كما أن السمسار يحصل على الجزء الآخر. ويتحرر صاحب العمل الفعلي الذي يعمل

3 Comptroller, "Annual Audit Report 70c," Staff Officers in the Civil Administration in the Judea and Samaria Area (Jerusalem: State Comptroller's Office, 2020), <https://www.mevaker.gov.il/sites/DigitalLibrary/Pages/Reports/3602-7.aspx>

- على العامل الذي تتوفر لديه «حصّة فردية» أن يبحث ويجد بذاته صاحب عمل يرغب بتشغيله. وبعد حصول العامل على «ورقة موافقة» من مُشغل إسرائيلي ما، يستطيع العامل صاحب الحصّة الفردية أن يتقدم بطلب تصريح عمل من خلال المنصة الإلكترونية للمنسق.
- لكن، نظرا لأن المنصة الإلكترونية لا تستوعب سوى عدد محدد من أسماء العمال، وهو العدد الأقصى الذي تفرضه الحكومة الإسرائيلية (أنظر الجدول 1 أعلاه)، ظهر وضع جديد: إذا لم يتمكن العامل المسجل على المنصة من الاستفادة من حصته بإيجاد مشغل (خلال 60 يوما لعمال البناء و14 يوما للعاملين في قطاعات أخرى)، فإن اسمه يسقط من المنصة. بكلمات أخرى، في حال لم يتمكن من إيجاد مُشغل عمل، والحصول على «ورقة مُشغل»، واستخدامها لإصدار تصريح عمل، فإن حصته الفردية تسقط ويحل مكانه عمال آخرون مسجلين على قائمة الانتظار.

- يستبدل النظام الجديد «كوتا المُشغل» بكوتا فردية، بحيث أن العامل لا يحتاج الآن إلى ترقية اسمه من قبل صاحب عمل ضمن «كوتا المُشغل»، وإنما أصبح العامل نفسه صاحب كوتا خاصة به («حصّة فردية»). ويتوجب عليه أن يحافظ عليها. ويتضمن النظام الجديد العناصر التالية:⁵
- قامت وحدة «المنسق» بإنشاء منصة الكترونية تم فيها إدراج أسماء كافة العمال الذين كانوا يعملون في إسرائيل سابقا. أي أن العمال السابقين أصبحوا أصحاب «حصّة فردية» مما يعطيهم الحق في الحصول على تصاريح عمل. يتطلب إدراج اسم العامل على هذه المنصة فحصا أمنيا مسبقا، بالإضافة إلى إثبات خبرة في مجال العمل. ويتم إثبات الخبرة إما من خلال بروفايل العامل السابق، وإما من خلال الخضوع إلى استبيان لبرهنة خبرته في العمل.⁶

لقد أرادت الحكومة الإسرائيلية زيادة آليات الرقابة وال ضبط من خلال تحويل «وحدة المنسق» إلى السمسار الأكبر الذي ينظم سوق العمالة الفلسطينية في إسرائيل، ويسيطر على قاعدة بيانات العمال وظروف عملهم وفرص تشغيلهم. وبالخلاصة، أن النظام الجديد لم يقلل من قنوات السمسرة أو آليات الاستغلال من قبل لاعبين من خارج سوق العمل، بل طور من عملهم وكشف عن قدرتهم الدخول والاستفادة من ثغرات وبيروقراطية المحتل.

4 معهد ماس، «مستقبل العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي على ضوء الحقائق الاقتصادية والسياسية»، طاولة مستديرة رقم (4) لعام 2022. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله.

5 استكتب الفريق الوزاري حوالي 60 ورقة تقدير موقف، واستمع إلى تقارير كل منظمات العمال المحلية والأجنبية والمراقبين، وقام بعمل استطلاع شارك فيه حوالي 400 مشغل إسرائيلي من بينهم حوالي 360 مقاول في قطاع البناء، وأجرى عدة جلسات في لجان الكنيست المختصة، كان آخرها بتاريخ 3 تموز 2023.

6 وفاق عدنان وحجي اتكاس، «الإصلاح في نظام التصاريح للعمال الفلسطينيين في إسرائيل: تقييم أولي»، مجلة مباط عال (رؤية من الأعلى)، العدد 1533، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2021. انظر/ي الرابط التالي:

4- الوضع الراهن: سمسرة، استغلال مضاعف، وإصرار على تغييب دور السلطة الفلسطينية

تموز 2023، فإن حوالي 30 ألف عامل فلسطيني يعملون في إسرائيل من خلال تصاريح تم شراءها عن طريق سمسار. يبلغ متوسط رسوم السمسرة حوالي 2,500 شيكل شهريا- الأمر الذي يضخ أرباحا على جيوب السمسرة قد تصل إلى حوالي 850 - 1,100 مليون شيكل سنويا. وبالإضافة إلى العمال الذين يشترون تصاريح هناك حوالي 40 ألف آخرين يدخلون إسرائيل بدون تصريح (تهريب). هذا يعني أن حوالي 70 ألف عامل (حوالي 45% من العمال في شتى القطاعات) يعملون في إسرائيل دون أن يكون للسلطات الإسرائيلية أية سيطرة على ظروف عملهم ومكان عملهم وأنظمة دفع الرواتب المتعلقة بهم.⁸

وتثبت منظمة عاميت (صندوق إسرائيلي لدعم وتعزيز قطاع البناء وتطوير العمالة) في أحد تقاريرها أن العمال الأجانب (أي العمال الوافدين من دول أجنبية؛ وليسوا فلسطينيين) يتمتعون بمزايا نظام مختلف لعدة أسباب أهمها: (1) وجود منظمات وساطة مسجلة وتعمل وفق القانون؛ (2) وجود اتفاقيات واضحة ومرضية بين إسرائيل والدول المصدرة للعمال، على خلاف ما هو معمول به ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية حيث تغييب مثل هذه الاتفاقيات.⁹

لكن موقف منظمة «عاميت» حول النظام الجديد لإصدار التصاريح، والذي تتولد بداخله بشكل متأصل آليات السمسرة، يعتبر موقفا ناقصا. فالأمر لا يقتصر على غياب الاتفاقيات ما بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية تتعلق باستقطاب وإدخال وتشغيل العمال وحسب. بل إن النظام الجديد يقوم على تغييب مقصود لدور السلطة الفلسطينية (وزارتي العمل والشؤون المدنية)، بحيث يتحول المنسق (COGAT) والإدارة المدنية الإسرائيلية، إلى المسؤول المباشر عن الظروف الاجتماعية والاقتصادية وظروف العمل والدخل الشهري لحوالي 204 ألف عامل فلسطيني يعيشون داخل مناطق السلطة الفلسطينية.¹⁰

وليد حباس

شكلت إسرائيل في أيار 2022 فريقا مشتركا بين الوزارات، بقيادة رئيس إدارة العمال الأجانب، وبمشاركة ممثلين عن سلطة السكان والهجرة ووزارة العمل والمالية والجيش والخارجية والعدل، لفحص جدوى النظام الجديد في إصدار التصاريح للعمال الفلسطينيين، وبشكل خاص في قطاع البناء. الغرض من إنشاء الفريق هو دراسة ما إذا كان تغيير طريقة التوظيف سيقلل من ظاهرة التجارة في التصاريح وغيرها من الظواهر غير القانونية الموجودة حاليا في سوق العمل. وتوصلت اللجنة إلى أن قانون العمال الأجانب للعام 1991، والذي يشكل الخلفية القانونية سواء لتشغيل العمال الفلسطينيين أو لنظم فرض الرقابة والتنفيذ التابعة لأجهزة الدولة، يتم خرقه بالأشكال التالية:⁷

(1) عدم تقديم تقارير المعاملات ومدفوعات البديل والخصومات في الوقت المحدد أو عدم تقديمها على الإطلاق (2) رفع تقارير كاذبة تتعلق بالعمالة غير القانونية أو العمالة الجزئية؛ (3) السمسرة المستفحلة من خلال توظيف العمال في أماكن عمل أخرى أو لعب دور «مقاول بيع/شراء عمال» (4) مخالفة قوانين العمل من خلال انتهاك قوانين السلامة في العمل، أو عدم وجود ملف في مصلحة الضرائب، أو عدم وجود رخصة مقاول؛ (5) عدم تحويل راتب الموظف إلى حساب بنكي لدى بنوك السلطة الفلسطينية حسب ما ينص عليه القانون الجديد. وخلص الفريق المشترك في تقييمه لنظام التصاريح الجديد إلى التالي:

- (1) إن نظام التصاريح الجديد، من خلال موقع المنسق/الحصاة الفردية، لا يشكل منظومة صالحة لإصدار التصاريح- بمعنى أن التجديدات قد فشلت.
- (2) فشل النظام الجديد في ضمان استمرار العمل للعامل، ونسبة الفشل هذه تزداد بنسبة 45% بين المقاولين الإسرائيليين الذين يوظفون أقل من 10 عمال (أي مشغلين صغار نسبيا) وبين المقاولين الذين لديهم مشاريع في المنطقة الجنوبية.
- (3) نقص الإنفاذ والردع، بحيث تغييب بشكل ملموس قدرات الدولة على محاربة ظاهرة السمسرة، وهذا النقص يزداد بنسبة 42% بين المقاولين الذين لديهم مشاريع في المنطقة الجنوبية من إسرائيل.

ومن المهم الإشارة إلى أن نظام التصاريح الذي تديره إسرائيل له شقين: الشق الأمني («حماية أمن إسرائيل» من خلال فرض رقابة على الفلسطينيين الداخلين إليها)، وشق استعماري يتعلق بإحكام آليات الرقابة والضبط المتعلقة بإدارة السكان الفلسطينيين. وحسب ورقة قدمتها منظمة «معا» النقابية لجلسة الكنيست بتاريخ 3

8 ورقة تقدير موقف بتاريخ كانون الثاني 2022. يمكن قراءة الورقة عبر موقع الكنيست على الرابط التالي

: https://fs.knesset.gov.il/25/Committees/25_cs_bg_2805928.pdf

9 ورقة تقدير موقف بتاريخ شباط 2023. يمكن قراءة الورقة عبر موقع الكنيست على الرابط التالي:

https://fs.knesset.gov.il/25/Committees/25_cs_bg_1897987.pdf

10 سوف نتناول في العدد القادم من المراقب موضوع الاستقطاعات من أجور عمال الضفة والقطاع في إسرائيل، والتعديلات المستجدة المتعلقة بشروط تحويل الأجور مباشرة إلى الحسابات المصرفية للعمال (المحرر).

7 استكتب الفريق الوزاري حوالي 60 ورقة تقدير موقف، واستمع إلى تقارير كل منظمات العمال المحلية والأجنبية والمراقبين، وقام بعمل استطلاع شارك فيه حوالي 400 مشغل إسرائيلي من بينهم حوالي 360 مقاول في قطاع البناء، وأجرى عدة جلسات في لجان الكنيست المختصة، كان آخرها بتاريخ 3 تموز 2023.

هل سيطرة الدولار الأمريكي عرضة للتهديد؟

2- سيطرة الدولار الأمريكي

هناك عدد من العملات التي تتمتع بنسب متباينة بالمواصفات الأربعة المذكورة أعلاه، ومن بينها الدولار، اليورو، الين، الفرنك السويسري، الباوند، اليوان الصيني وغيرها. وهناك أربعة مؤشرات معتمدة لقياس الأهمية النسبية للعملات الصعبة المختلفة في السوق الدولية: درجة مراكمتها كعملة احتياط رسمية من قبل البنوك المركزية المختلفة، درجة استخدامها كمدفوعات في صفقات التجارة الدولية (العابرة للحدود)، حصتها من سوق تبادل العملات الأجنبية، وأخيرا حصتها من إصدارات الديون والقروض الدولية. يدل الجدول 1 أن نحو ثلثي إجمالي الاحتياطي العالمي الرسمي بالعملات الأجنبية هي بالدولار الأمريكي. وعلى الرغم من أن اليورو يحتل المركز الثاني إلا أن حصته لا تزيد على ثلث حصة الدولار. على ذلك، فإن الدولار هو عملة الاحتياط الأولى في العالم، وأقرب العملات المنافسة له كاحتياطي رسمي مازالت بعيدة عن أن تشكل تهديدا جديا.

جدول 1: توزيع الاحتياطي العالمي الرسمي بالعملات الأجنبية

العملة	الحصة المئوية
الدولار الأمريكي	59.0
اليورو	19.8
الين الياباني	5.5
الباوند البريطاني	4.9
اليوان الصيني (الرميني RMB)	2.6
الدولار الكندي	2.4
الدولار الأسترالي	2.0
الفرنك السويسري	0.2
العملات الأخرى	3.7

المصدر: قاعدة بيانات صندوق النقد الدولي، 2023

<https://data.imf.org/?sk=E6A5F467-C14B-4AA8-9F6D-5A09EC4E62A4>

أما فيما يتعلق بحصة الدولار في فواتير التجارة العالمية العابرة للحدود فإن «بنك التسويات الدولية» يحدد أنها تبلغ نحو النصف من الإجمالي.¹¹ وتختلف هذه النسبة بشكل كبير بين المناطق الجغرافية، فهي عالية للغاية في الصفقات التجارية بين دول أمريكا الجنوبية، ومنخفضة في أوروبا، حيث يسيطر اليورو في تسوية فواتير التجارة بين دولها.¹² ويستفاد من هذا المرجح أيضا أن نحو نصف إجمالي القروض وسندات الدين الدولية (الصادرة بغير العملات الوطنية وباستثناء المتعلق بالمواطنين الأمريكيين)

11 https://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt2212x.htm

12 على الرغم من أن هناك أكثر من 150 عملة رسمية في العالم إلا أن عملتين أو ثلاثة فقط تستقطب تقريبا كامل المدفوعات عبر الحدود في العالم. إذ يتم نحو 80% من صفقات السويقت الدولية بالدولار واليورو، مع حصص ضئيلة (أعلى من 1% لباوند والين والدولار الكندي والأسترالي ودولار هونغ كونغ). ولقد حقق اليوان

تهدف هذه المتابعة إلى مناقشة موضوع ضجت به وسائل الإعلام ومنصات التواصل الاجتماعي مؤخرا، وهو هل سيطرة الدولار الأمريكي في المعاملات الدولية باتت واهنة وهي في طريقها إلى الأفول؟ ولتناول هذا الموضوع سوف تسعى المقالة أولا إلى إلقاء الضوء على المواصفات التي يجب أن تتمتع بها عملة ما حتى تستحق أن تطلق عليها صفة «عملة صعبة»، وما هي المكاسب التي تحصدها الدول صاحبة العملة الصعبة.

1- العملة الصعبة

العملة الصعبة هي، بالتعريف، كل عملة تتمتع بدرجة عالية بالمواصفات التالية:

- الاستقرار النسبي: أي ألا تكون العملة موضع تحولات تؤثر على قيمتها الحقيقية (قوتها الشرائية) بسبب التضخم الإيجابي أو السلبي.
- القبول: أن تكون مقبولة بشكل عام في مختلف الأسواق لتسديد المدفوعات لقاء السلع والخدمات المتبادلة في السوق الدولية. والقبول مرتبط بالدرجة الأولى بالموثوقية بقيمة العملة على المدينين المتوسط والطويل.
- السيولة: أن تكون متوفرة بكميات كافية لتغطية المتطلبات في أسواق تبادل العملات (لتسديد المدفوعات ولسد حاجات الأفراد والشركات والهيئات إذا ما رغبوا في الاحتفاظ بها كاحتياطي لدعم العملة المحلية أو كمخزن آمن للقيمة). وهذا يتطلب أن تكون التحويلات النقدية/الرأسمالية من وإلى الدولة التي تصدر العملة حرة وسلسة.
- قوة القاعدة الاقتصادية وسلامة الإطار القانوني (توفير حماية لحملة العملة) وكفاءة الجهاز النقدي البيروقراطي (مما فيها صواب السياسات الاقتصادية واستقلالية البنك المركزي عن السلطة التنفيذية) والاستقرار السياسي في الدولة صاحبة الإصدار.

العملة الصعبة هي، باختصار إذن، كل عملة تتداول دوليا وتتمتع بالاستقرار وتحظى بالقبول العام كملاذ آمن وكمخزن للقيمة. واضح أن العامل الأكثر أهمية بالنسبة للعملة الصعبة هو درجة موثوقية المدخرين والمستثمرين بها. وعلاقة العملة بدرجة الثقة هي مثل كرة الثلج، إذ كلما ارتفعت الثقة بها ازدادت الرغبة باستخدامها، وكلما ازداد استخدامها ارتفعت الثقة بها. وهذا التفسير هو وراء القول الشائع بأن «الدولار يستخدم بكثافة لأنه يستخدم بكثافة».

استهلاك ورفاه أغنى العالم في أميركا» كما يقترح الاقتصادي المرموق باري آيشنبرغ).

في مقابل هذه المكاسب المهمة التي تحققها دولة عملة الملاذ الآمن العالمية هناك صعيد سلبي واحد. إذ يؤدي ارتفاع الطلب الخارجي للحصول على الدولار إلى ارتفاع سعر صرفه، ويترك هذا آثارا سلبية على فرص تصدير البضائع الأمريكية ويعمل لصالح تشجيع الاستيراد. هذا الصعيد السلبي يفسر جزئيا أسباب ارتفاع عجز الميزان التجاري الأمريكي. وهو العجز الذي يؤدي، من جهة أخرى، إلى تعزز سيولة الدولار وزيادة وفرته في الأسواق الخارجية.

4- تصدع في جدار الثقة بالدولار الأمريكي

تم تتويج الدولار كعملة الملاذ الآمن الأولى في العالم في مؤتمر «بريتق وودز» الذي وضع أساس نظام النقد الدولي عقب الحرب العالمية الثانية. وأقر المؤتمر ربط قيمة الدولار بوزن معين ثابت مع الذهب، مع تعهد الولايات المتحدة بتحويل أية كمية من الدولارات إلى ذهب لقاء القيمة الثابتة (1 أونصة ذهب = 35 دولار). هذا التعهد، مدعوما بالقوة الاقتصادية للولايات المتحدة، ورسوخ المؤسسات الاقتصادية والقضائية، وبرنامج إعادة بناء أوروبا (مشروع مارشال) إلى جانب التحفيز السياسي، فتح المجال واسعا أمام الدولار ليصبح العملة المفضلة عالميا.

ولكن التصدعات ما لبثت أن بدأت بالظهور. وجاءت أولى التبشير في العام 1971، عندما اضطرت إدارة الرئيس نيكسون، بسبب تكاليف حرب أميركا في فيتنام، إلى التخلي عن السعر الثابت للدولار لقاء الذهب. وعلى الرغم من جسامه هذا القرار إلا أنه لم يترك أثرا قويا ومستداما على مكانة الدولار. ولعل السبب وراء ذلك يعود إلى أن سيطرة الدولار كانت قد وصلت آنذاك إلى مستويات عالية للغاية، وإلى عدم وجود عملة بديلة تتمتع بالموثوقية والسيولة الكافية لإشباع حاجات الاحتياطي والتجارة الدولية.

تعززت الدعوات إلى الحاجة إلى عملة عالمية بديلة (أو مجاورة) للدولار خلال العقد الماضيين. ويمكن تلخيص الأسباب وراء تصاعد هذه الدعوات تحت عنوانين، الأسباب الأمريكية الداخلية والأسباب الخارجية.

• الأسباب الداخلية. على رأس الأسباب الداخلية يأتي ارتفاع الدين العام الأمريكي إلى مستويات غير مسبوقة (إلى 31 ترليون دولار في 2022 مقارنة مع 3 ترليون في 1990)، مع عجز كبير في ميزان المدفوعات (بلغ 944 مليار دولار في 2022). هذان العجزان يرفعان مخاطر التضخم وانخفاض قيمة الدولار، مما يتعارض مع الصفة اللازمة للعملة الصعبة. من ناحية أخرى تصاعدت في السنوات الماضية الشكوك بسلامة السياسات الاقتصادية الأمريكية (وبرسوخ المؤسسات السياسية أيضا)، وهو ما تبلور بالتموجات الحادة في السوق المالية الأمريكية، وبتكرار الأزمات المصرفية التي كانت تتوسع وتمتد إلى بقية دول العالم. ذلك

تم بالدولار الأمريكي. كما يقدر بنك التسويات الدولية أن 45% من إجمالي قيمة صفقات تحويل العملات (والتي تبلغ 6.6 ترليون دولار باليوم) كان الدولار الأمريكي أحد طرفيها مع نهاية 2022. وجاء اليورو في المركز الثاني بحصة تبلغ نحو 15% نهاية 2022 مقارنة مع حصة أقل قليلا من 20% في 2010. وتقدم استخدام اليوان الصيني ليعوض التراجع في حصة اليورو والين، ليستقطع نحو 7% من إجمالي صفقات تحويل العملات في العالم مع نهاية 2022. ومن بين الأسباب الإضافية التي تعزز موقع الدولار، وحاجة كل الدول إليه، أن معظم الخامات الأولية، وعلى رأسها النفط، يتم تسعيرها بالدولار.

واضح من عرض مؤشرات القياس الأربعة أن الدولار الأمريكي هو عملة الملاذ الآمن الأولى في العالم بدون منازع. ولقد استطاع الدولار أن يحتل هذا المركز، ويتوسع فيه، منذ أن أزاح الباوند الإسترليني عن عرش العملة الصعبة الأولى في العالم بعد الحرب العالمية الأولى، اعتمادا على القوة الاقتصادية للولايات المتحدة، المدعومة بالسياسات الاقتصادية الملائمة والمؤسسات السياسية المحببة.¹³

3- مكاسب الولايات المتحدة من اعتماد الدولار كعملة صعبة رائدة

هناك أربع قنوات رئيسية للمزايا التي يكتسبها الاقتصاد الأمريكي نتيجة اعتماد الدولار كعملة الملاذ الآمن من قبل دول العالم.¹⁴

- التوفير في تكاليف تحويل العملة عند الاستيراد والتصدير من وإلى بقية دول العالم، وضمان توفر عملة محلية مستقرة القيمة ومحمية نسبيا من مخاطر تحولات سعر الصرف.
- الحصول على إيراد السينيوريج (الإيراد الناتج عن «طباعة» عملة ورقية والتي يحصل البنك الفيدرالي على قيمة حقيقية مقابلها عند صرفها في السوق).¹⁵ هناك الآن ما يقدر بنحو 250 مليار دولار تدور خارج الولايات المتحدة. وهذه المليارات تحقق للولايات المتحدة دخلا مهما، كما أنها بمثابة قروض بدون فوائد، قروض مجانية يستفيد منها الاقتصاد الأمريكي.
- تمويل العجز الضخم في ميزان المدفوعات (6% من ناتجها المحلي الإجمالي) بدون تكاليف تقريبا نتيجة احتفاظ المصارف الأجنبية (غير الأمريكية) بنحو 5 ترليون دولار من سندات الخزنة الأمريكية.
- التمويل الرخيص نسبيا للاستثمار والاستهلاك، إذ يسمح الطلب الخارجي المرتفع على الدولار للولايات المتحدة بالاحتفاظ بمعدل فائدة متدني نسبيا داخليا. وهو ما يعني أن المقترضين في أميركا يحصلون على مكاسب على حساب العالم الخارجي الذي يعاني من فوائد أكثر ارتفاعا («وكان فقراء الكون يمولون

تقدما كبيرا في السنوات الأخيرة بحصة 2.5% نهاية العام 2021. تم تأسيس نظام السويفت (SWIFT) في العام 1973 كمؤسسة مراسلة لإجراء التحويلات النقدية عبر الحدود. ويشارك فيه 11,000 بنك ومؤسسة نقدية في أكثر من 200 دولة. <https://www.elibrary.imf.org/downloadpdf/journals/001/2023/072/001.2023.issue-072-en.xml>

13 على الرغم من القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة، إلا أن الملفت للنظر التباين بين حصتها من تجارة العالم (10%) وحصة الدولار في تمويل التجارة العالمية (5%). كذلك بين حصتها من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (15%) وحصة الدولار في احتياطي العملات الأجنبية في العالم (65%).

14 Barry Eichengreen (2010): Exorbitant Privilege. The Rise and Fall of the Dollar and the Future of the International Monetary System. Oxford UP.

15 أنظر التعريف الموسع للسييوراج في العدد رقم 65 من المراقب الاقتصادي الربعي.

الدول، بدءاً بكوبا ومرورا بسوريا وانتهاءً بميانمار.²² ولقد وصلت المقاطعة والمصادرة إلى مستويات غير مسبوقة ضد روسيا عقب غزو أوكرانيا: تجميد احتياطات المصرف المركزي الروسي، حظر استخدام البنوك الروسية لنظامي SWIFT & CHIPS (وهو ما يعني عملياً منعها من إجراء أية صفقات خارجية بالدولار أو من استخدام الدولار)، تجميد ثروات أكثر من 10,000 فرد أو هيئة روسية، ... الخ.²³

كل هذه الأسباب دفعت عدداً متزايداً من الدول إلى التفكير، أو العمل الجدي على (أ) تقليص حصة الدولار في احتياطاتها الرسمية بالعملات الصعبة، و (ب) إنجاز المعاملات التجارية عبر الحدود بعملة بديلة للدولار، و (ج) استخدام أنظمة مدفوعات بنكية عبر الحدود بديلة للأنظمة الغربية (مثل نظام CIPS الصيني الذي ينجز الآن 15 ألف معاملة دفع يومياً بعملة مختلفة منها الدولار واليورو واليوان مقارنة بالنظام الأمريكي CHIPS الذي ينجز 250 ألف صفقة يومياً). ومن أبرز الدلائل على اتجاهات التحول أن قيمة ما تملكه الصين الآن من سندات الخزنة الأمريكية بلغت 849 مليار دولار مطلع العام 2023، وهذا أدنى مستوى لها منذ 12 عام. كما أن نسبة الدولار في الاحتياطات الرسمية بالعملة الأجنبية في العام 2022، على الرغم من أنها مرتفعة (59%)، هي أدنى نسبة منذ عقدين، حيث كانت تبلغ بالمتوسط 65%.²⁴

5- العملة الصعبة في المستقبل

حققت العملة الصينية تقدماً ملموساً في السنوات الأخيرة كعملة احتياط دولية وعملة للمبادلات التجارية بين الدول. ولكن حصتها في كلا المجالين مازالت متواضعة نسبياً (3% و 4.5% على التوالي).²⁵ كما أن حصة الصين من إجمالي التجارة العالمية بالبضائع في ازدياد (15%). وهناك الآن اتفاق بين الصين وروسيا، وبين الصين والبرازيل، وبين الهند وروسيا على إنجاز التجارة بينهما بالعملات المحلية. كذلك تسعى دول «البريكس» ودول «آسيان» إلى تحقيق ذات الهدف. ولقد أنجزت الصين خطوات مهمة لتشجيع اعتماد عملتها كعملة دولية (إزالة القيود على حركة رؤوس المال عبر الحدود، وترك تحديد سعر اليوان إلى قوى السوق الحرة، وزيادة الفرص أمام المستثمرين الأجانب للوصول إلى سوق السندات الصينية). كما عملت بشكل حثيث على توفير عملتها للدول الأخرى لاستخدامها كاحتياطي وإنجاز المعاملات التجارية. ولكن مازال اليوان يعاني

22 The Economist May 13, 2023

23 <https://www.foreignaffairs.com/united-states/dollar-still-dominates>

CHIPS : Clearing House Interbank Payments System.

CIPS: China's Cross-Border Interbank Payment System

24 أنظر المرجع رقم 18. يحتاج الاقتصاد الأمريكي المعروف بول كروجمان أن سيطرة الدولار ليست أبداً في خطر وأن التحذير من فقدان دوره كعملة احتياط عالمية مبالغ بها. ويؤكد أنه حتى في حال حدوث هذا فهو ليس بكارثة، «إذ أن خسارة الجنيه الاسترليني لموقعه كعملة صعبة عالمية لم يؤد إلى دمار اقتصاد المملكة المتحدة».

25 قام صندوق النقد الدولي نهاية العام 2016 بإدخال اليوان في سلة عملات حقوق السحب الخاصة بنسبة نحو 10.92% (ارتفعت إلى 12.28% لاحقاً) وكان هذا بمثابة «إعلان رسمي» بتتويج اليوان كعملة صعبة. (أنظر تعريف حقوق السحب الخاصة في المراقب الاقتصادي الربعي العدد 69). تقدر قيمة أموال الاحتياط بعملة اليوان الآن بنحو 336 مليار دولار. وتوجد الحصة الأكبر منها في روسيا (105 مليار) وورائها البرازيل وسويسرا والمكسيك وإسرائيل وتشيلي وجنوب إفريقيا. <https://www.imf.org/en/Blogs/Articles/2022/06/01/blog-dollar-dominance-and-the-rise-of-nontraditional-reserve-currencies>

لأن رغبة العالم الخارجي في الحصول على الدولار تؤدي تلقائياً إلى انتقال الأزمات من أميركا إلى الدول الأخرى: «أميركا تشعل النار ولكن وقودها يأتي من حملة الدولار بالخارج».

• الأسباب الخارجية. طرأ خلال العقود الماضية تحول جذري في توزيع القوة الاقتصادية وفي اتجاهات التجارة الدولية، مما حفز الشكوك بملاءمة الدولار كعملة دولية مسيطرة في الاقتصاد العالمي. كان الاقتصاد الأمريكي يستقطع 21% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للعالم في 1980، ولكن هذه الحصة انخفضت إلى 15% في العام 2023 حسب تقدير صندوق النقد الدولي. وبشكل مواز ارتفعت حصة الصين خلال نفس الفترة من 2.3% إلى نحو 19% (بأسعار مكافئ القوة الشرائية).¹⁶ كما طرأ تبدل جوهري على اتجاهات التجارة الدولية. ففي العام 2001 (عام دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية) بلغ عدد الدول التي كانت تجاريتها مع أميركا أعلى من تجاريتها مع الصين 152 (من بين 190 دولة تتوفر فيها الإحصاءات). ولكن مع حلول 2018 انخفض هذا العدد إلى 57 دولة. بالمقابل بلغ عدد الدول التي تزيد تجاريتها مع الصين على تجاريتها مع أميركا 127. كما كان هناك 90 دولة تزيد قيمة تجاريتها مع الصين على ضعف قيمة تجاريتها مع أميركا.¹⁷ ومع العام 2022 كانت الصين أهم شريك تجاري (الصادرات مع الواردات) إلى 61 دولة مقارنة مع 30 دولة فقط للولايات المتحدة.¹⁸ ولقد ارتفعت حصة اليوان في تمويل التجارة العالمية بمقدار الضعف خلال عام واحد ووصلت إلى 4.5%، أقل بقليل فقط من حصة اليورو.¹⁹ كما أن دور اليوان الصيني في إجمالي التبادل في أسواق العملات ارتفع من أقل من 1% قبل عشرين سنة إلى 7% الآن.²⁰

أخيراً هناك عامل مهم ساهم بقوة في تزايد الدعوات للتخلي عن الدولار: شطط الولايات المتحدة في استخدام الدولار وأنظمة تحويل الأموال عبر الحدود كأدوات لفرض سياساتها الخارجية وعقاب الدول والأشخاص الذين لا ترضى عن سلوكهم. أي استخدام الدولار كبديل أحياناً، وكرديف أحياناً أخرى، للقوة العسكرية. وعلى الرغم من صعوبة حصر عدد إجراءات الحظر والمصادرة والمقاطعة المالية التي طبقتها أميركا في السنوات الماضية، تمكنت إحدى الدراسات من التوصل إلى الأرقام التالية: فرضت الولايات المتحدة خلال الفترة 2009-2019 حظراً ومقاطعة ومصادرة على 3,197 فرداً، وعلى 3,392 شركة أو هيئة، وعلى 810 شركات سفن أو طائرات.²¹ ويذكر مصدر آخر أن أميركا فرضت حظراً على نحو 10,000 فرد وشركة/هيئة في 50 دولة تمثل مجموعها ما يعادل 27% من الناتج المحلي العالمي، فضلاً عن فرض مقاطعة على عدد من

16 <https://www.imf.org/external/datamapper/PPPSH@WEO/EU/CHN/USA>

لاحظ أن النسب تختلف عند الحساب بالأسعار الجارية (أميركا 25% مقابل الصين 17% في 2020). أنظر تعريف مكافئ القوة الشرائية في العدد 48 من المراقب الاقتصادي الربعي.

17 <https://interactives.lowyinstitute.org/charts/china-us-trade-dominance/us-china-competition/>

18 <https://www.cnbc.com/2023/04/24/economic-and-political-factors-behind-acceleration-of-de-dollarization.html>

19 <https://www.ft.com/content/0ab31d6c-7b08-4af7-acee-c27d8496e909>

20 https://www.bis.org/publ/qtrpdf/r_qt2212x.htm

21 <https://www.cnas.org/publications/reports/sanctions-by-the-numbers>

داخل أميركا. أي أننا نتوجه بشكل حثيث نحو نظام مالي دولي متعدد العملات بالتوازي مع العالم متعدد الأقطاب. ولكن هناك عامل حاسم آخر يمكن أن يقلب صورة نظام العملة الصعبة التقليدي رأسا على عقب. والمقصود هنا هو العملات الرقمية للبنوك المركزية. إذ يوفر هذا النوع من العملات وسيلة أكثر فعالية للتمويل التجاري من استخدام العملات التقليدية. ولقد بدأت الصين باستخدام هذه العملة (e-CNY) منذ العام 2016. وتستخدم هذه العملة لتمويل الصفقات التجارية بشكل مستقل عن أنظمة المدفوعات والمراسلات النقدية القائمة. وهي أرخص وأسرع وسيلة دفع وأكثرها أمانا. ومع تطوير العملة الرقمية، إلى جانب استكمال نظام المراسلات البنكية (CIPS) يتوقع أن تزداد أهمية اليوان الصيني (الروميني) بشكل ملحوظ في التجارة الدولية والاحتياطي العالمي خلال السنوات القادمة.

ن. ك.

من القيود المؤسسية، كما يؤكد صندوق النقد الدولي، مثل عدم استقلالية البنك المركزي ومثالب الحوكمة.²⁶

على أن الحديث عن فرص إنزال الدولار عن عرش العملة الصعبة الأولى في العالم خلال المدى المنظور يبقى في مجال التمنيات صعبة المنال. إذ أن الدولار يحتل مكانة لا تتزعزع بسبب سيولته العالمية، وسيولة سوق الأوراق المالية، وانفتاح الاقتصاد الأمريكي الضخم للتجارة والاستثمار، والثقة التي تتمتع بها المؤسسات الأمريكية.

على ذلك ليس من المتوقع أن يشهد المستقبل القريب تبديلا جذريا في خريطة العملات الصعبة العالمية. ولكن التوسع في استخدام عملات أخرى، إلى جانب الدولار سوف يستمر، خصوصا مع توقع زيادة حصة الصين من التجارة الدولية والتطورات المؤسسية

26 <https://www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/2022/06/enduring-preeminence-eswar-prasad>